

السياسة الشرعية

تأليف
إبراهيم بن يحيى خليفة
المشهور
دَّهْهْ أَفْنَى
المتوفى ٩٧٣ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق
المستشار

الدكتور فؤاد عبد الغنى

كلية الشريعة - قسم القضاء - جامعة أم القرى

الناشر
مركز نشر البحوث والدراسات
٤٨٣٩٤٧٢ - الإسكندرية

السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ

تأليف

إبراهيم بن يحيى خليفة

المشهور

د. د. ه. أ. فندي

المتوفى ٩٧٣ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق

المستشار

الدكتور قولا عبد المطلب

كلية الشريعة - قسم القضاء - جامعة أم القرى

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٨٣٩٤٧٢ - الإسكندرية

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث بالشرع
الأقوم والسياسة العادلة رحمة للعالمين .

والصلاة على آله الأطهار وأصحابه الأخيار ، الذين نصره واتبعوا النور الذى
جاء به ، وحملوا الرسالة وأدوا الأمانة من بعده - صلى الله عليه وسلم - فسادوا
وساسوا العالمين بالعدل والحق ورعاية مصلحة الخلق .
أما بعد :

فهذه رسالة « السياسة الشرعية » أو « السياسة والأحكام » أو « أحكام
السياسة » تعددت عناوينها وتعددت نسبتها الى أكثر من عالم أو فقيه .
ففى بعض النسخ الخطوطة نسبت الى الوزير ابن كمال باشا الفقيه الموسوعى
الحنفى (المتوفى ٩٤٠ هـ) ، أربعون وتسعمائة من الهجرة النبوية .
وفى نسخ أخرى نسبت الى الفقيه الحنفى صاحب الأشباه والنظائر ، ابن نجيم
المصرى ، (المتوفى ٩٧٠ هـ) سبعون وتسعمائة من الهجرة .
وفى أغلب النسخ نسبت الى دده أفندى ، وهو لقب شهرة لأكثر من عالم ،
وينحصر فى اثنين :

الأول : إبراهيم بن يحيى دده خليفة ، ويشتهر بدده جنقى أفندى الأماسى ،
المتوفى ٩٧٣ هـ وقيل : سنة ٩٧٥ هـ خمس وسبعون وتسعمائة من الهجرة .
والثانى : أبوالمكارم محمد بن مصطفى بن حبيب الملقب بدده الحنفى (المتوفى
١١٤٦ هـ) ست وأربعون ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية .
وقد بذلت كل جهدى وطاقى فى تحقيق الرسالة والتحقق من صاحبها الحقيقى
ثم دراستها ، وبيان أهميتها وقيمتها العلمية .

- ٤ -

وأسأل الله عز وجل أن يتقبل جهدي وعملي ويكتبه في العلم النافع والعمل
الصالح ، وأن ينفع به ولاية الأمور في هذا العصر خاصة •
فقد قال بحق الامام الونشريسي (المتوفى ٩١٤ هـ) :
« إن الأصل في حفظ الدين حفظ قانون السياسة ، وبث العدل والتناصف
الذي تحقق به الدماء ، ويتمكن من إقامة قوانين الشرع ، وهذه وظيفة ولي الأمر » •

• وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

مكة المكرمة في ذى الحجة ١٤١١ هـ

المحقق

د. فؤاد عبد المنعم

مقدمة عامة

لكل مخطوط مقتضياته الخاصة به فى التحقيق ، جرى العرف فى الدراسة والتحقيق تقديم ترجمة المؤلف على الكتاب أو الرسالة المحققة ، لأنه مصدرها وسابق عليها ، ولما كانت الرسالة التى بين أيدينا منسوبة لأكثر من عالم ، الأمر الذى يقضى بعد وصف النسخ ، التثبت فى اسناد الرسالة ونسبتها الى مؤلفها الحقيقى ، ثم دراسة الرسالة وأهميتها وبيان منهج التحقيق والتوثيق فمن ثم انتظمت هذه المقدمة المباحث الآتية :

- المبحث الأول : نسخ الرسالة
- المبحث الثانى : نسبة الرسالة الى مؤلفها الحقيقى
- المبحث الثالث : القيمة العلمية للرسالة وأهميتها
- المبحث الرابع : منهج التحقيق والتوثيق

المبحث الأول : نسخ الرسالة ووصفها

وقفنا على الكثير من النسخ على النحو الآتى :

١ - نسخة أسعد أفندى رقم ٣٧٥٤ وهى الرسالة الأولى ضمن مجموع (١)

(١) يتضمن المجموع سبع رسائل هى :

- ١ - رسالة « أحكام السياسة » لدهه أفندى رحمه الله تعالى .
 - ٢ - مجموعة فتاوى جوى زاده .
 - ٣ - رسالة فى التعزيز للمولى جوى زاده .
 - ٤ - رسالة فى رسم الخط لمنلاפורى .
 - ٥ - فرائد فى بيان أوزان جمع التكسير .
 - ٦ - فتاوى قارىء الهداية .
 - ٧ - رسالة الاستعادة والبسملة واشتقاق أسامى حروف الهجاء .
- ومكتبة أسعد أفندى ضمن مكتبة السليمانية باستانبول حالياً .

- ٦ -

وبياناتها كالاتى :

- العنوان : رسالة متعلقة بأحكام السياسة
- المؤلف : دده أفندى - رحمه الله تعالى -
- عدد الأوراق : ١٦ ورقة ، ثم وجه ورقة ، وسبيل المتابعة بالتعقيب ، ويوجد ترقيم عددى لكل خمس ورقات
- مساحة الورقة : ١٥ سم × ١٥ سم
- عدد الأسطر ٢٢ سطر تقريبا ، ١٢ كلمة فى كل سطر فى المتوسط
- النسخ : خط رقعة ممتاز وواضح
- الناسخ : السيد مصطفى بن السيد محمد
- تاريخ النسخ : فى جمادى الآخر سنة ثلاث عشرة ومائة وألف ١١١٣ هـ
- عنوان الرسالة ، والفصول بالخط الأحمر ، وبها عناوين جانبية بمثابة رؤوس للموضوعات [أنظر لوحة رقم ١] ، وثابت على هذا المجموع لهذه الرسائل : « استصحبها الفقير السيد محمد سعيد (١) عفى عنه » وختم وقف محمد بن أسعد أفندى . وقد تبين لنا من خلال التحقيق أنها من أدق النسخ وأضبطها فاعتبرناها نسخة الأساس ، ونرمز لها بالرمز (أ) .

(١) قد يكون : ١ - محمد سعيد بن محمد حلبى الرومى (صدر الوزراء) من الولاة ، توفى واليا بأدرنه عام ١١٧٥ هـ .

أنظر البغدادى : هدية العارفين - ٢ ص ٣٣٣ ، والبغدادى : إيضاح المكنون - ٢ ص ٥٢٩ ، ومحمد رضا كحاله : معجم المؤلفين ١٠ : ٣٦ .

أو : ٢ - محمد سعيد بن حسن الرومى ، الحنفى ، من القضاة ، ولى قضاء بالقسطنطينية ، ومات سنة ١١٩٤ هـ . هدية العارفين ٢ : ٣٤٣ ، وإيضاح المكنون ١ : ٣ ، ٥٦١ ، ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٨ .

٢ - نسخة (بلدية الإسكندرية) محافظة الاسكندرية حاليا وهى برقم ٢٠٩٥ فقه

حنفى وبياناتها :

• العنوان : السياسة الشرعية

• المؤلف : دده أفندى البروسوى المتوفى ٩٩٨ هـ . (هكذا فى فهارس المكتبة)

• عدد الأوراق : غير مرقمة ، وسبيل المتابعة فيها التعقبية بذكر أول كلمة من

الصفحة اليسرى فى نهاية الصفحة اليمنى ، وقد عددنا أوراقها فتبينت أربعاً

وعشرين ورقة ، ووجه من الورقة .

• مساحة الورقة : مسطرتها ٣٠ سم × ٢٠ سم

• وعدد الأسطر ٢٢ سطر تقريباً ، فى كل سطر تسع كلمات فى المتوسط .

• النسخ : عادى ومقروء .

• الناسخ : منلا (١) أحمد بن منلا مصطفى .

• تاريخ النسخ : يوم الاثنين من أواخر شهر المحرم الحرام سنة ١١٠٩ هـ .

• وهذه الرسالة مفردة ومجلدة .

• (أنظر شكل رقم ٣ ، ٤)

وهى أقدم النسخ تاريخياً ، والورق الخاص بها قديم ، ولايجزم بأنه يتفق مع

التاريخ الوارد بها ، وثابت عليها ختم (كتبخانه مجلس بلدى اسكندرية) وهو

أقدم أختام مكتبة بلدية اسكندرية .

وتبين من الاطلاع عليها إثبات السقط منها فى حواشى الرسالة ، فهى

نسخة مراجعة ولكنها دون النسخة السابقة فى الدقة والضبط ، وقد رمزنا لها

(١) إن لفظة « منلا » غير عربية ، وسألنا عن معناها فقليل : إنها بمعنى شيخ ، أو بمعنى « السيد »

أي أنه من الأشراف أى من نسل على بن أبى طالب رضى الله عنه من فاطمة بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

بالرمز (ب) .

٣ - نسخة مملوكة ملكية خاصة للأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان ، عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية (وأستاذ الأصول والفقه بالدراسات العليا بكلية الشريعة جامعة أم القرى) سابقاً . وبياناتها كالتالى :

العنوان : رسالة فى السياسة الشرعية .

المؤلف : الشيخ دده بن بخشى بن إبراهيم البيوصوى .

عدد الأوراق : ١٢ ورقة ، ثم وجه من الورقة .

المسطرة : ٣٠ سم × ٢٠ سم .

٢٥ سطر ، كل سطر ١٢ كلمة فى المتوسط .

الناسخ : عبدالرحمن بن حسن العجمى عن خط حنيف الدين المرشدى .

تاريخ النسخ : الخامس والعشرون من شهر محرم الحرام فى تمام الثالث والثمانين بعد المائتين والألف من الهجرة .

وثابت فى الصفحة الأولى : هذه الرسالة السياسة الشرعية وجدت فى النسخة التى نقلت منها مكتوب على ظهرها بقلم المرحوم مولانا الشيخ حنيف الدين المرشدى (١) أنه ذكر فى النسخة التى نقل منها أن هذه الرسالة للعلامة ابن الفرس الحنفى (٢) ، ثم قال الشيخ حنيف الدين مانصه : (لأدرى أين

(١) هو حنيف الدين بن عبدالرحمن بن عيسى بن مرشد العمرى المكنى المرشدى (١٠١٧ -

١٠٦٧ هـ = ١٦٠٨ - ١٦٥٧ م) مفتى الحنفية فى الحجاز . أنظر المختصر من كتاب نشر

النور والزهر فى تراجم أفاضل مكة (من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر) للشيخ عبدالله

مرداد أبوالخير ، إختصار وترتيب وتحقيق محمد سعيد العامردى وأحمد على ، عالم المعرفة ،

جدة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، والفزى : خلاصة الأثر ٢ : ١٢٦ .

(٢) ابن الفرس ، هو محمد بن محمد بن خليل ، أبو اليسر ، بدوالدين بن الفرس ، المتوفى

٨٩٤ هـ وقيل ٩٣٢ هـ . صاحب الفواكه البدرية فى الأقضية الحكمية . وللفواكه البدرية =

- ٩ -

استفدت كون هذه الرسالة لابن الغرس، ورأيت على ظهر نسخة منها بخط الشيخ أحمد العدوى (١) أنها للشيخ دده بن بخشي بن إبراهيم البيهقي وذكر بأنه وجد نسبتها كذلك بظهر النسخة التي نقل منها فليحقق ذلك) انتهى كلام الشيخ حنيف الدين .

قال الشيخ طاهر سنبل (٢) - رحمه الله تعالى - قلت : « وقد حقق لي بعض الأفاضل من الأفاندة الموالي قضاء مكة ٠٠٠٠ أن هذه الرسالة للعلامة دده المذكور وإنها مشهورة بالروم بنسبتها الى المذكور وقد أعارني نسخته الصحيحة . وقابلت نسختي عليها هذه فصحت ولله المنة على ذلك . انتهى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم » .

وعلى يسار هذا البيان « قد دخل في ملك الراجي شفاعاة النبي الأُمي

= شرح نفيس باسم «الجماني الزهرية» للشيخ محمد صالح بن عبدالفتاح الجارم الرشيدى -القاضي - وطبع مطابع النيل بمصر ، وأثبت فيه أن تاريخ وفاته ٨٩٤ هـ .

أنظر : الضوء اللامع ٩ : ٢٢٠ ، كشف الظنون ٢ : ١٢٩٣ .

(١) لعله جد الدردير (١١٢٧ - ١٢٠١ هـ) لأن اسمه « أحمد بن محمد بن أحمد العدوى » .

أنظر : شجرة النور الزكية ص ٣٥٩ .

(٢) هو طاهر بن محمد سعيد بن محمد سنبل ، المكي الحنفى ، العلامة ، ولد سنة ١١٥٠ هـ بدمشق . لم يكن له نظير في علم الفقه بمكة المكرمة في زمانه وعصره وأوانه . ودرس وأفاد ، وبلغ الغاية في نفع العباد ، توفي في سنة ١٢١٨ هـ .

أنظر : انحصار من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة ص ٢٢٥ ، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبدالرزاق البيطار (ت ١٣٣٥ هـ) حققه ونسقه وعلق عليه حفيده محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م ج ٢ ص ٧٤٧ .

- ١٠ -

عبدالرحمن بن حسن العجيمي (١) في ٢٥ محرم ١٢٨٣ وختم العجيمي ،
ثم ختم الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان [أنظر لوحة رقم ٥ ، ٦] .

فهذه النسخة تتميز بكتابتها عن نسخة لعالم جليل هو الشيخ حنيف الدين
المرشدي ثم حقق نسبتها من بعده عالم فاضل آخر هو طاهر سنبل ثم راجعها
على نسخة أخرى فصحت في نظره .

ويؤخذ - من خلال التحقيق - على هذه النسخة وجود سقط في الورقة
١٢/ب مقداره قرابة سبعة أسطر ، وهو ماورد في « شرح النجم الوهاج » . . .
وسنشير اليه في التحقيق باذن الله .
ونرمز لهذه النسخة بالرمز (ع) .

٤ - نسخة جامعة برستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، برقم ٤٠٣٠ ، مجموع ،
رقم (٨٨) يتضمن رسالتين (٢) : احدهما في السياسة الشرعية لديه افندى
البروسي تبدأ من الورقة ٤٩ وتنتهي بالورقة ٦٨ .

(١) هو عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن علي بن محمد بن حسن بن علي عجمي ، الحنفي ،
المكي ، الخطيب ، الإمام ، المدرس بالمسجد الحرام ، ولد بمكة المشرفة في أربع عشر من شهر
ربيع الأول ثلاث وخمسين ومائتين وألف ونشأ بها وحفظ القرآن انجيد ٠٠ درس وأقضى وانتفع
به العباد ، وقلد قضاء الطائف سنة سبع وتسعين وكان ذا خط حسن جيد ، كتب به الكتب
والرسائل النفيسة الكثيرة ٠٠ توفي بمكة المكرمة ليلة الجمعة سلخ محرم في سنة احدى بعد
الثمانمائة والألف .

اختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(٢) الأولى : أحكام التعزيز للمولى محمد بن الياس جوى زاده .

الثانية : في السياسة الشرعية لديه افندى البروسي (في كراستين) .

يوجد في مركز البحث العلمي وحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى فيلم منه برقم ٥٠٧

فقه عام .

- ١١ -

- بعنوان « السياسة » فقط ، ولم يذكر اسم المؤلف (١) .
- نوع الخط : خط تعليق جيد .
- النسخ : عبد الهادي بن المرحوم عمر سير زاده .
- عدد الأوراق : ١٩ ورقة مسطرة ٢٠ سم × ١٢ سم .
- وكل صفحة بها ٢٢ سطر ، ومتوسط الصفحة ٧ كلمات والمتابعة بالتعقيبية ،
- والترقيم الوارد عليها حديث .
- ويذكر في الهامش عناوين لبعض الأجزاء تحت لفظ « مطلب » وبعض السقط
- يذكر في الحاشية مما يدل على أن النسخة مراجعة [أنظر لوحة رقم ٧ ، ٨] .
- ولم نقف على ترجمة لعبد الهادي عمر جبي زاده لتحديد نسخ الرسالة ، ولكن
- يبدو لي أنها في القرن الحادي عشر الهجري . وقد تبين لي من خلال التحقيق
- أن هذه النسخة دقيقة ومنضبطة الى حد كبير ، وتكاد تتطابق مع نسخة الأساس
- فهي تندرج مع الرمز (أ) .

- ٥ - نسخة بجامعة برستون ، المجموع رقم ٥٠٣ يهوذا (٢) وتبدأ من الورقة ١٥٣
- وتنتهي في الورقة ١٦١ .
 - العنوان : رسالة سياسة نامه .
 - المؤلف : المرحوم دادة أفندي الرومي .
 - الخط : نسخ معتاد .
 - تاريخ النسخ : غير ثابت .

(١) بالصفحة بعد العنوان شطب قليل .

- (٢) عنها ميكرو فيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة برقم ٤٠٨ ، ٥٠٣ .
- مجاميع فقه عام .

- ١٢ -

الناسخ : غير ثابت فى نهاية الرسالة .

عدد الأوراق : ٨ أوراق مقياس ٢٠ × ٢٢ سم كل صفحة ٣٠ سطر ، كل سطر فى المتوسط ١٥ كلمة .

وعلى صفحة العنوان مايلى : « الحمد لله قد قابلتها من أولها الى آخرها على نسخة أخرى فخرج من بين سقيمين صحيح ان شاء الله تعالى فأرجو أن تكون صحت أو قاربت الصحة فإن بعض أصولها لم يكن عندى حتى أراجعه ، فصحت عبارته كما بحسب السياق والسياقة » حرره الفقير : عبدالله بن عبدالرحمن عفى الله عنه .

فالنسخة مكتوبة بعد وفاة المؤلف - بطلب الرحمة له - وعن نسختين سقيمتين [أنظر لوحات رقم ٩ ، ١٠ ، ١١] . ولكن بمقابلتها بغيرها من النسخ تبين ان التصحيفات فيها بعد المراجعة ضئيلة جداً ، وتندرج معه نسخة برمز (ب) .

٦ - نسخة بمحافظة اسكندرية رقم ٢٠٨٤ فنون متنوعة ، وبياناتها كالتالى :

العنوان : رسالة « السياسة » .

المؤلف : لدده أفندى .

نوع الخط : نسخ ممتاز ، واضح وجميل .

الناسخ : محمود بن على .

تاريخ النسخ : يوم الجمعة وقت الضحى يوم الثالث عشر من محرم الحرام سنة ألف ومايتين وستين (١٢٦٠ هـ) .

عدد الأوراق : ١٦ ورقة ، غير مرقمة ، ووسيلة المتابعة التعقيبية ، المقياس : ١٥ × ١٥ سم .

الصفحة ٢٢ سطر ، ومتوسط الكلمات ثمان كلمات فى السطر .

- ١٣ -

[أنظر لوحة ١٢ ، ١٣] .

- يبدو أن كاتب هذه النسخة كاتب متخصص ، ويضع علامة () للدلالة على الفواصل ، وبداية الجمل .
- وعلى هامش الرسالة كتاب في الفقه الحنفى لا يمت لموضوع الرسالة بصلة .
- والأخطاء في الكتابة نادرة ، وهي تكاد تتطابق مع نسخة البلدية السابقة ، فتتظم مع الرمز (ب) .

٧ - نسخة بالمكتبة المركزية بالرياض ضمن مجموع رقم ٥١١٣ م وبياناتها كالتالى:

- لم يرد العنوان فى بداية الرسالة وورد فى نهايتها « تمت الرسالة المنسوبة للمرحوم دده افندى غفر ذنوبه » .
- نوع الخط : خط تعليق مقروء .
- الناسخ : مجهول .
- التاريخ : غير ثابت ، ولعله من القرن الحادى عشر الهجرى تقريباً .
- عدد الأوراق : ٩ أوراق ٥ ر ٢٠ × ١٣ سم .
- الأسطر : ٢٩ سطر ، متوسط السطر ١٦ كلمة والمتابعة بالتعقيب .
- الجدولة بالحمرة ، وبها آثار رطوبة تؤثر على قراءة النسخة ، وتكاد تنعدم الاستفادة منها فى بعض المواضع ، وعلى الحاشية بعض التعليقات .
- [أنظر اللوحة رقم ١٤ ، ١٥] .
- ويمكن الاستفادة من بعض حواشيها ، وتقتضى الأمانة العلمية اسنادها اليها ، ونرمز لها بالرمز (ر) .

- ١٤ -

٨ - نسخة جامعة الرياض (الملك سعود) رقم ٢٦٩٥ وهى الرسالة الرابعة ضمن

مجموع يتضمن ٢٩٦ ورقة .

العنوان : رسالة فى السياسة الشرعية

المؤلف : دده أفندى رحمه الله تعالى (المتوفى ١١٤٦ هـ) (هكذا فى فهرس

المكتبة) .

بداية الرسالة : « أوله الحمد لله رب العالمين . . ، وبعد ذكر فى « العناية شرح

الهداية » « السياسة تغليظ جزاء جنانية لها حكم شرعى »

آخرها . . . وان غلب على ظنه أنه لا يترك لا يكون أثما فى ترك الأمر » .

عدد الأوراق : ١٨ صفحة من (٥٧١ - ٥٨٩) .

عدد الأسطر : ٢٦ سطراً ، ١١ كلمة فى المتوسط .

المقاس : ٢٦ × ١٤ سم .

الخط تعليق حسن كتب فى القرن الثانى عشر الهجرى .

لم يرد اسم الناسخ وتاريخ النسخ فى نهاية المخطوط .

وأثبت واضع الفهرس اسم الناسخ : درويش على بن اسماعيل الأستانبولى ، وأن

تاريخ النسخ ١١٩٧ هـ .

ولعله وقف على ذلك فى أحد المخطوطات الواردة فى المجموع .

[اللوحات رقم ١٦ ، ١٧ ، ١٨] .

وقد تبين لنا من خلال التحقيق أن هذه النسخة بها أخطاء كثيرة ، ويوجد بها

سقط فى أربع مواضع من الرسالة ، فمن ثم يصرف النظر عن جعلها من

المخطوطات المعتمدة فى التحقيق .

٩ - النسخة التيمورية (١) برقم ٢٩ اجتماع تيمور بالهيئة العامة للكتاب (دار

الكتب المصرية) ويانها كالتالى :

• العنوان : السياسات الشرعية

• المؤلف : المولى دده أفندى البروسى

• النسخ : خط معتاد

• تاريخ النسخ : غير وارد

• الناسخ : مجهول

• عدد الأوراق : ١٣ ورقة ، ٢٧ صفحة • مقاس : ٢٠ × ١٨ سم

كل صفحة ٢٥ سطر فى المتوسط ، ٩ كلمات فى السطر ، المتابعة بالتعقيبية

حتى ص ٧ ثم تركها • وعليها ختم أحمد تيمور باشا •

يدو أنها منقولة عن نسخة بلدية الاسكندرية لتطابقها معها فمن ثم تتظم مع

الرمز (ب) •

١٠ - نسخة بمكتبة « لالى » ضمن مجموع رقم ٩٦١ (٢) مدرجة بالمكتبة

السليمانية بتركيا وتحت رقم ((٤)) رسالة السياسة ، ولم يذكر مؤلفها ، وهى

من ٤١١ ص - ٤٢٣ وجه ، فهى تقع فى ١٢ ورقة تقريبا •

(١) نسبة الى صاحب المكتبة أحمد تيمور باشا ، واسمه الكامل : أحمد بن اسماعيل بن محمد

تيمور ، ولد بالقاهرة سنة ١٢٢٨ هـ - ١٨٧١ م ، من بيت فضل ووجاهة ، كردى الأصل ،

مات أبوه وعمره ثلاثة أشهر ، فربته أخته عائشة ، تلقى مبادئ العلوم فى مدرسة فرنسية ،

وأخذ الأدب من علماء عصره ، جمع مكتبة قيمة حوت ثمانية عشر ألف مجلد ، ألت بعد

وفاته إلى دار الكتب المصرية ، مات سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م •

• أنظر : الأعلام للزركلى ج ١ ص ٩٥ •

(٢) المجموع يتضمن الرسائل التالية : =

- ١٦ -

- والنسخ خط تعليق مقروء
- كل صفحة ٢٨ سطر ، ومتوسط السطر ٩ كلمات
- وغير ثابت تاريخ النسخ • وهى تتطابق مع نسخة بلدية الاسكندرية فتندرج فى الرمز (ب) •

١١ - نسخة بالمكتبة المركزية بالرياض ، رقم المخطوط ٢١٨٠ ويانها كالتالى :

- العنوان : السياسة والأحكام
- المؤلف : العلامة الشهير بالدده (١)
- نوع الخط : نسخ معتاد
- النسخ : مجهول
- التاريخ : لعله من القرن الثانى عشر الهجرى
- عدد الأوراق : ٢٠ ق المقاس : ٢٣ × ١٦:٥ سم
- عدد الأسطر : ٢١ متوسط الكلمات فى السطر ١١ كلمة
- ويلاحظ على هذه النسخة تدوين بعض الكلمات والفواصل بالحمرة ، وفى بعض الهوامش اثبات للسقط من النسخة - مما يدل على مقابلتها - وبها بعض

-
- = ١ - مواهب المنان شرح أرجوزة تحفة الأقران
- ٢ - فرائد اللؤلؤ والمرجان شرح عقود الجمان فى قواعد مذهب النعمان للحموى
- ٣ - رسالة ابن نجيم فى الفروع الفقهية
- ٤ - رسالة فى السياسة (لم يذكر لمن ؟)
- ٥ - رسالة تتعلق بالقضاة والحكام للتمرتاشى
- وثابت ختم وقف سلطان الزمان الغازى سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان غفر الله لهما ١٣١٧ هـ
- (١) أورد صانع الفهرس اسم المؤلف : الأرضرومى ، محمد بن مصطفى بن حبيب الملقب بالدده المتوفى ١١٤٦ هـ

- ١٧ -

- العناوين الجانبية [أنظر اللوحات ١٩ ، ٢٠]
- تبين من خلال المراجعة النصية أن الناسخ غير دقيق ، إذ قد يضيف ما يؤدى الى نقيض المعنى ، ومن الأمثلة على ذلك :
- ورد فى (ق ٣/ب) : « لا يراعى اختلاف الأحوال » وصحتها : « يراعى اختلاف الأحوال » فقد أضاف الناسخ (لا) فأصبح نقيض المعنى .
- ورد فى (ق ٣/ب) : « وأجلهم مجوز للشهادة » وصحتها : « وأقلهم فجورا »
- ورد فى (ق ٦/ب) : « العراقى » والصحيح « القرافى »
- يصرف النظر عن اعتبارها من النسخة المعتمدة فى التحقيق للأسباب المتقدمة .

١٢ - نسخة بمكتبة أسعد أفندى برقم ٣٦١٠ ضمن مجموع فيه تفسير غريب

القرآن للسجستانى ، وتقع فيه الرسالة بين الصفحات من ١٥٦ الى ١٦٤ .

• عنوان الرسالة : غير ثابت

• المؤلف : غير مدون

• نوع الخط : خط تعليق ، ودقيق

• الناسخ : مجهول

عدد الصفحات : ١٢ صفحة ، فى كل صفحة ٣٤ سطر ، ومتوسط السطر

عشر كلمات ومسطرتها ١٥x٢٥ سم تقريباً .

• التاريخ : غير ثابت

يلاحظ أن رسالة لاحقة لهذه الرسالة بذات الخط ثابت نسخها فى جمادى

الأولى سنة سبع وخمسين ومائة وألف (١١٥٧ هـ) وهى تتطابق مع النسخ

التي رمزنا لها بالرمز (ب) .

- ١٨ -

١٣ - نسخة بمكتبة جامعة برستون ، مجموعة يهوذا رقم ٤١١٠ وهو مجموع

يتضمن عدة رسائل (١) .

وتقع هذه الرسالة رقم ((٦)) من الورقة الثالثة بعد الستين الى الورقة السبعين

وجه يمين .

والعنوان غير ثابت في بدايتها .

ولكن ثابت في نهايتها « تمت الرسالة لابن كمال باشا » .

الخط : رقعة معتاد .

الناسخ : مجهول .

تاريخ النسخ : غير ثابت .

ملحق بها رسالة « أصول الحكم في نظام العام » لكافيحي حسن أفندي المتوفى

١٢٠٥ هـ وهي بذات الخط ، وثابت في ق ١١٣ من يسار المخطوط أنها كتبت

في ليلة القدر من شهر رمضان سنة سبع وعشرين وألف من الهجرة (١٠٢٧

هـ) . ويدولي أن الخط واحد .

عدد الأوراق : سبع ورقات ، في الصفحة ٢٩ سطراً في المتوسط ، ١٥ كلمة

في كل سطر في الغالب .

المتابعة فيها عن طريق التعقيب . [اللوحة رقم ٢١ ، ٢٢] .

وهي نسخة جيدة ، ولا يوجد بها سقط . وبمقابلتها بغيرها من النسخ لا توجد

بها فروق جوهرية تجعل منها نسخة مستقلة .

وسنقتصر على تحقيق مدى نسبتها إلى ابن كمال باشا ثم لنعول عليها نسخة

معتمدة في التحقيق .

(١) منه نسخة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة برقم ٥٠٢

- ١٩ -

١٤- نسخة الكتبخانة الخديوية المصرية رقم ١١٦٠ فقه حنفى (١) وبيانها كالتالى :

- العنوان : رسالة ابن نجم (هكذا) فى السياسة الشرعية .
- المؤلف : صاحب الأشباه والنظائر ، ابن نجم (هكذا) المصرى .
- نوع الخط : نسخ معتاد حديث .
- الناسخ : مجهول .
- تاريخ النسخ : غير ثابت .
- عدد الأوراق ٩ ، مسطرتها ٢٨ سطراً فى الصفحة فى الغالب ، ١٣ كلمة فى المتوسط فى الغالب [اللوحات رقم ٢٣ ، ٢٤] .
- ويبدو لى أن هذه النسخة منقولة عن نسخة قديمة ينقصها التنقيط أى غالب فيها الأعجام .
- وتبين لى من فحصها ومقابلاتها بغيرها كثرة التصحيف فيها والسقط فى بعض المواضع .
- وإن ناسخها من غير العلماء لأنه يكتب أشياء غير مفهومة ولا تنسق مع السياق (٢) .

(١) حالياً برقم ٤٤٩ فقه حنفى ، الهيئة العامة للكتاب ويوجد منها ميكرو فيلم بمركز التراث بمكة

المكرمة برقم ١١ مجاميع فقه حنفى .

(٢) وحرى بالإشارة الى أنه يوجد نسخة أخرى ضمن مجموع فى مجلد بالمكتبة الأزهرية بقلم

فارسي بخط صنع الله سنة ١١٣٠ هـ ومجدولة وبها أكلة أرضة وهى من الورقة ٢٦٩ -

٢٨٧ ومسطرتها ١٧×٢١ سم - مجاميع ٤٨٩ .

أنظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣ : ٢١ .

حاولنا الاطلاع عليها بالأزهر فحيل بيننا وذلك بحجة أن المكتبة مغلقة ونجهد لنقلها الى مكان

آخر . . وحاولنا بعد عام آخر فلم يسر لنا التوقف عليها .

ونسخة أخرى بمكتبة خالص أفندى بتركيا .

- ٢٠ -

ولكنها فى مجملها تتفق مع غيرها من النسخ من حيث البداية والفصول
والنهاية مما لا يمكن اعتبارها نسخة لها استقلالها وذاتيتها .
وسنكتفى بتحقيق مدى نسبتها الى ابن نجيم ثم نصرف عنها النظر ولا نعول
عليها فى التحقيق .

خلاصة القول :

فبرغم كثرة النسخ وتعدددها لم يكن بينها نسخة المؤلف ، أو نسخة عليها
خطه ، أو عرّضت عليها نسخه أو وثقت بها حتى يعول عليها بمفردها .
والنسخ التى سبقت الإشارة إليها تنظم مجموعات ثلاث يرمز لكل واحدة
منها : أ ، ب ، ع .

== أنظر مقال عبدالله مخلص : التوابع الإسلامية فى العلوم السياسية والاقتصادية بمجلة مجمع اللغة

العربية بدمشق ، السنة ١٨ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٤ .

لوحة رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله من العالمين وانفسه على سبيل ما في قوله من العالمين
 وبعد ذكره في معنى شئ الهداية السببية فليقل في الهداية
 لها حكم شرعي مما لا مادة الفاد وذكروا معنى الحكم السببية
 شبهة مغلطة ثم قال السببية نوعان فالتامة فالسببية
 نحو ما في سببية عادلة يخرج الحق من المظالم وتنفذ كبر
 من المظالم توزع اهل الفاد وهو متصل بها الى المقاصد
 الشرعية في شبهة توجب العبرة بها والافهام عليها في
 انفسها لمن وهو باب واسع ينقل فيها الافهام ثم ذكر
 فيها الاقدام واهماله فيبيع الحق ويعطل احد وذكروا في
 اهل الفاد ويعين اهل الفاد والتوسع فيه بفتح اواب
 المظالم السببية وروى عنك الله ما وافقه الاموال في
 الشريعة ولما استلكت في طائفة مسك التقييد المذموم
 فقلوا النظر من هذا الباب الا فيما قلنا منهم ان
 ذكرنا في قواعد الشريعة فتدوا من طرف الحق سببا
 واصرة موعودا من الفاد الى طرف فاضحة واذنيها
 السببية الشريعة والتصور من الشريعة وتقليد الحق
 ارادته بن وطلقة سكت في هذا الباب سكت الالفاظ
 فتدوا احد وداته وضمها من قانون الشئ الالفاظ
 من الظلم والبيع في السببية وتوهموا ان السببية
 الشرعية فاضرة عن سببية الحق ومصلحة الامم وهدوا
 وغلطوا فحسن فقد قال غفر عن ناس اليوم الحق لم يسم

عنوان الرسالة ويدايتها بمكتبة أسعد أفندي

بازستانبول مجموع برقم ۳۷۵۴

— ♀♀ —

لوحة رقم (٢)

انما مر واجب عليه ولا يسهل تركه ولو علم بكبره رايه انه لو
 ارادهم تركه فانه قد استغنى عنه في الفضل وكنه كنه علم
 انهم بغير ربه ولا يصبر على ذلك حتى ينهزم عداوة ويبيع
 التكل في تركه افضل ولا علم انهم لو غلبوه صبر على ذلك والتمسك
 على احد فلا بأس به فهو مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون من
 اهل البيت الا ما يوافقون منه فلهما ما يشق فهو باختياره والامر
 بالعرف واجب او فرض اذا ثبت
 الامر انه لو اراد بالعرف في كل حال
 وان فلهما ما يشق فهو باختياره
 انما يترك الامر بالعرف
 واليه المأمور
 سدد
 انما يترك الامر بالعرف
 واليه المأمور
 سدد

نهاية المخطوطة وثابت أنه من موهبة الخبير السيد
مصطفى بن السيد أحمد في جمادى الآخرة سنة
ثلاث عشرة ومائة وألف من الهجرة .

- ٢٣ -

لوحة رقم (٣)

الشيخ البغدادي

٢٠٩٥
د
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وآلهم أجمعين. شرح الهداية السياسية تقييداً جزاءً جناية الحاكم شرعي حكام
الفساد وكفى بين الحكام السياسية مغلطة ثم قال الشيخ: نعم ما ظننا
فالشريعة تخرجها ويساعد على خروج الحق الظالم وتدفق كثير من الظالم
وتدفع أهل السواد وتوجهها إلى المقاصد الشريفة فالشريعة توجب للمعير
البناء والاعتناء عليها في الظاهر والباطن وهو واجب على الحاكم وتربل
في الإقدام وإيقاع البضائع المعونة ويصلح الخدم ويجبر أهل الفساد
أهل السواد والتوسع في فتح أبواب الظالم الشريعة ومن جحدك الله و
أخذ الأهل الغير الشرعية ولهذا سلك في طائفة سلك الصفيحة للزور
فقطعت النظر عن هذا الباب إلا فيما قلنا من أن تصاير منافق للقواعد
الشريعة فتدفع من طريق الحق بلا واسطة وعدل إلى الطريقة مع الصادق
فإنه لأن في انكار الشريعة رد النص من الشريعة وتقليد الحلفاء
الاشتراكيين وما تفتت سلك في هذا التمسك إلا فراط فقلنا لا بد
لنصوص يخرجها عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم والبيع في السياسة
وتنقض أن السياسة الشريعة قاصرة عن سياج الحلق ومصلحة الأمة
وهو جليل غلط فاحش فقد قال عز من قائل اليوم أسلمت عليكم ثم كنتم
فمنع في هذا جميع مصالح الصالح الذين تنبأوا بالنبوة على وجه الكمال وقال
عليه السلام تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن يضر الله شيئا وإن تركته لن يضر الله شيئا
وكنتم في غير سبيل الحق في جوابين السياسة والشرع فقولوا لا اله الا الله وحده في نصوص
الشرع ونصوص في الله يهتدى من يشاء إلى صراط مستقيم وهذا القسم

الشرعية

ذلك

اذ في نزول الزمان

بداية مخطوطة بلدية الاسكندرية

برقم ٢٠٩٥ د فقه حنفى

- ٢٤ -

لوحة رقم (٤)

وأخرجها وعلاها بالدرية حتى سقطت خارجها وعن هذا قالوا إذا سمع
 صوت فساد في منزله استلج عليهم وفي مسأله المخذوع من الجارات
 البرازية المستاجر الظاهر أنما الغسق في الدار المستاجر حتى لا يخرج
 الآخر والمخيران من الدار ولكن يمنع أشد النع فان أعلن في الصباح
 في دارة فقد اسقط حرة نفسه فيجوز التصريح بالاختلاف لا أن ذلك لا
 وفي الفضا الامام الكركي ولو لم يصح الثناء والمزمار والمعارف في دار
 يدخل عليهم فيفرض ذلك لان النع عن ذلك فرضه استطاع وفي حديث
 القصة له حمانات ملوك كبريطانيا في السطح مطلقا عن ان السطح
 وكسر خطها الكائن من تلك الحماة فيخرج أشد النع فان لم يمنع عنها
 الحق في منصف النهاية وصرح الدار عن الرخينة والمغف وصرح
 اشقياء البيت الامير بطريقه في وجهه ان كان يعلم بالبرائة انه لو
 اسلم بالبرائة فيقول ذلك مشهورة مستهزئة عن الكفر والاشقياء
 عليه السلام تركه ولو علم بالبرائة لكان له فيهم بذلك فذوقوه و
 شتموه فتركوا افضل واكثر من لو علم بالبرائة انهم يضربونه ولا يتركوا
 ذلك ويقع بينهم عداوة ويبلغ منه القتال فتركوا افضل ولا علم
 انهم اوضروه صبر عافى لنا ولم يند على الحد فلابس وهو مجاهد
 ولو علم انهم لا يتكلمون منه ولا يخافون منهم من باب شتما فهو بالخيار
 والامر بالمعروف واجبا فرض اذا غلب على ظن الامانة لاراد بالبرائة
 تركه افسق وان غلب على ظنه انه لا يتركه لا يكون اثما في تركه الاصر
 تمت انما يبرهن ان الله انما هو صاحب تبة الغير المقيرون له الحمد
 بانهم يفتقروا في وقت الامور والاشيى على شكرهم للحم والارادة

كتب هذا الكتاب

انا د. شوقي اشقفة محمد



نهاية مخطوطة بلدية اسكندرية بخط محمد أحمد بن منلا مصطفى

في أواخر شهر المحرم الحرام سنة ١١٠٩ هـ

لوحة رقم (٥)

عدد اور افواہیں

قد دخل في ملك صراحي
شفاعة النبي الامين
عبد الرحمن بن
حسن مجاهدي

1542



هذه الرسالة في حياطة الحجة وهدى في الحجة هي تفضلت فيها
مكتوب على ظهرها بقلم المصمم مولانا علي بن محمد بن خليفه
المستشرق المذكور في الحجة تفضلت فيها ان هذه الرسالة للعلامة ابن حجر
الصفدي ثم قال علي بن خليفه قد علمنا ان هذه الرسالة المستفاد من كونها
رسالة لابن حجر بن علي بن خليفه تفضلت فيها بخطه علي بن خليفه
انها للشيخ ذكره بن خليفه بن ابراهيم بن محمد بن علي بن خليفه
كذلك بظهر الحجة هي تفضلت فيها فالحق ذلك ان كلام الشيخ خليفه
قال في حياطة الحجة وهدى ان هذه الرسالة للعلامة المذكور
من الانفاة المولية في حجة في حجة ان هذه الرسالة للعلامة المذكور
المذكور وانها مشهورة بالروم بنسبتها الى المذكور وقد اعجازني

سنة ١٢٨٥ هـ و قايمة سنة ١٢٨٦ هـ

عليها فنحن ففهمت والله المنة

فِي ذَلِكَ وَفِي ذَلِكَ

سیدنا محمد و آلہ

۱۰۰

五

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

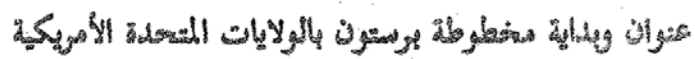
في ان المخطوطة - المملوكة للاستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان من هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية - هي نسخة منقولة عن نسخة الشيخ حنيف الدين المرشدي بمعرفة الشيخ طاهر سنبل في المخطوطات في نسختها ومراجعتها بمعرفة ونقلها الشيخ عبدالرحمن العجيمي ثم دخلت في ملك حسن عبدالرحمن بن حسن العجيمي ثم الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان

لوحة رقم (٦)

اذ كل واحد يصلي تمجيداً له وعن محمد رضي الله عنه احرق بيت النجار وعن الحسن
 بن ابي ابيان لا تخرج من بيتك الا بعد ان تقرأ في مجلسك من كتاب الله فانه لا يضر
 بهم عجزهم عن ذلك الله عز وجل يرحمهم بل قد ان في بيته ما لا يقرأه الا من هو في بيته
 وخبر بيتنا بمحمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب وعلافا بالبركة حتى سقط خمارها وعمر
 هذا فقالوا اذا سمع صوت فاد في منزل اناسا بهم عليه وفي رواية اخرى
 من ايجازاته خبر ان في المساجد من انظر الى نواحها فستفقد في كل واحد منها جزء من حق
 الله عز وجل لا يخرج من المسجد الا بعد ان يقرأ في كل واحد منها جزء من حق الله عز وجل
 وسمع من بعض السامع في ذلك ان فقد استقطعت منه نفسه فيجوز ان يكون ذلك
 بلا اذن للساكنين وفي بعض النسخ لا يقرأ الا في كل واحد منها جزء من حق الله عز وجل
 والمصنف في هذا قد غفل عن علمه بغير انهم لان المنع عن ذلك فرض ان استطاع
 وفي حدود التقنية له حركات محمولة او يقع فيهم عدد او تواتر من حيث التقاليد
 افضل ولو علم انهم لو ضربوا صبر على ذلك ولم يترك على احد فله بالي به وهو
 بجاهد ولو علم انهم لا يقبلون عند ذلك يخاف منهم ضربوا ولا يتركوا لغيره
 والله ما لم يعرفوا افضل ولا اذ كان المميزين ولهذا قال الله عز وجل يا ايها
 اوفى الله ان لا يترك على من لا يترك الله عز وجل انهم لا يترك الله عز وجل وان غلب
 على قلبه ان لا يترك على من لا يترك الله عز وجل انهم لا يترك الله عز وجل وان غلب
 سبها ومولا محمد وعلى واله وصحبه وهو حسبا ونعم كوكبا ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم اقوالنا الفخيرة الى الله عز وجل محمد بن علي بن ابي طالب
 الفخرية نزلت هذه الفخيرة من عظماءنا خليفنا كبره الشريفين محمد بن علي بن ابي طالب
 حامدا لله بلفظه الفخيرة وقد رافقنا الفخيرة من حبسنا هذه الفخيرة
 المحمديّة التي هي ان الله عز وجل في النجاة من غير ظلم
 حسنة المكارم التي هي هو الحق والصواب
 من هو محمد بن علي بن ابي طالب
 وصلى الله عليه وآله وسلم

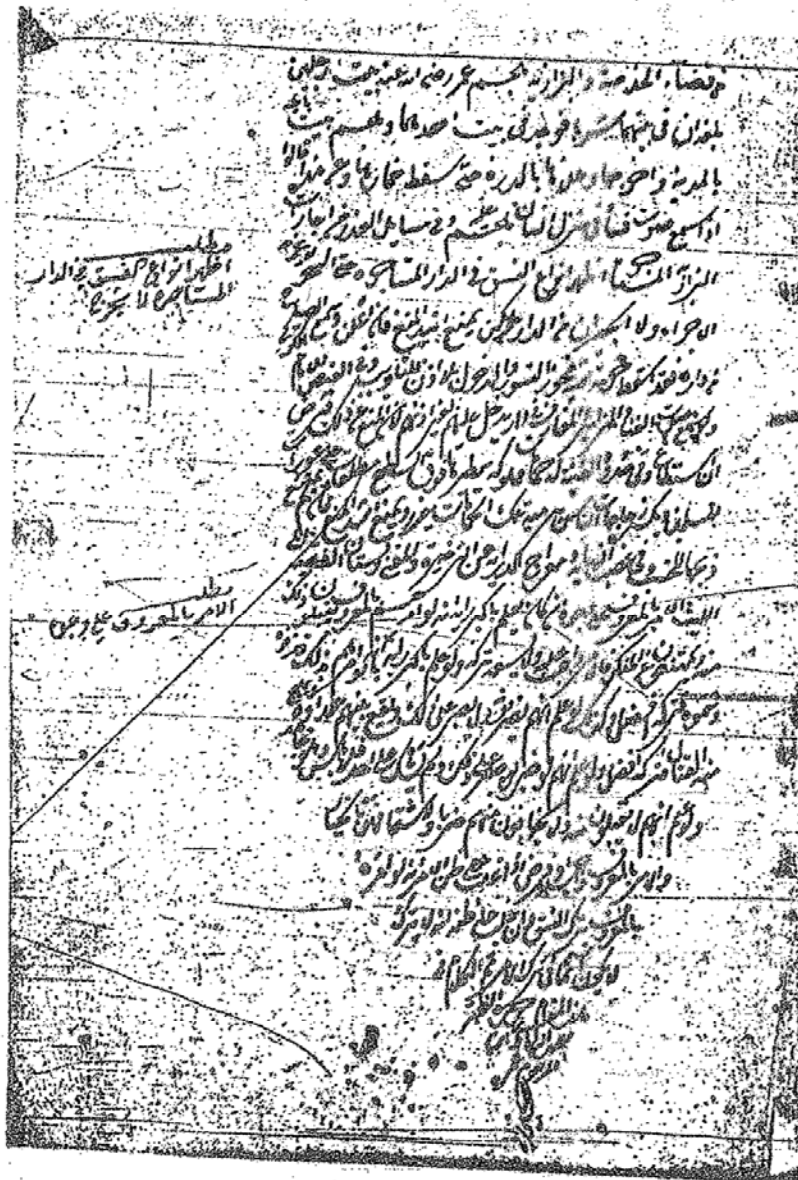
نهاية المخطوطة المحزنة للذكر عبد الوهاب أبو سليمان وكتبها الشيخ عبد الرحمن بن حسن

انجیمی فی ۲۵ من محرم ۱۲۸۳ هـ



برقم ٤٠٣٠ مجموع رقم ٨٨

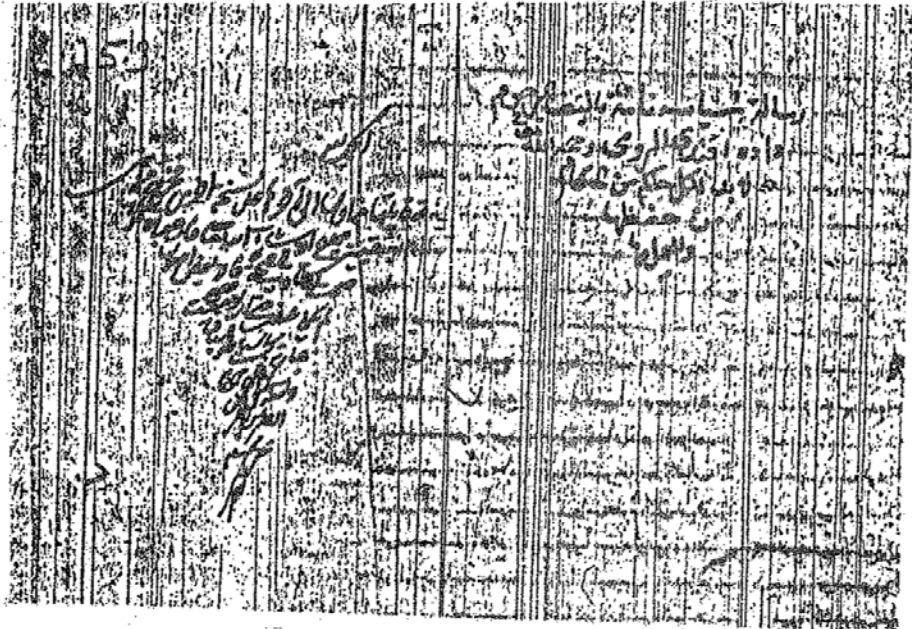
لوحة رقم (٨)



- ٢٩ -

لوحة رقم (٩)

عنوان المخطوطة



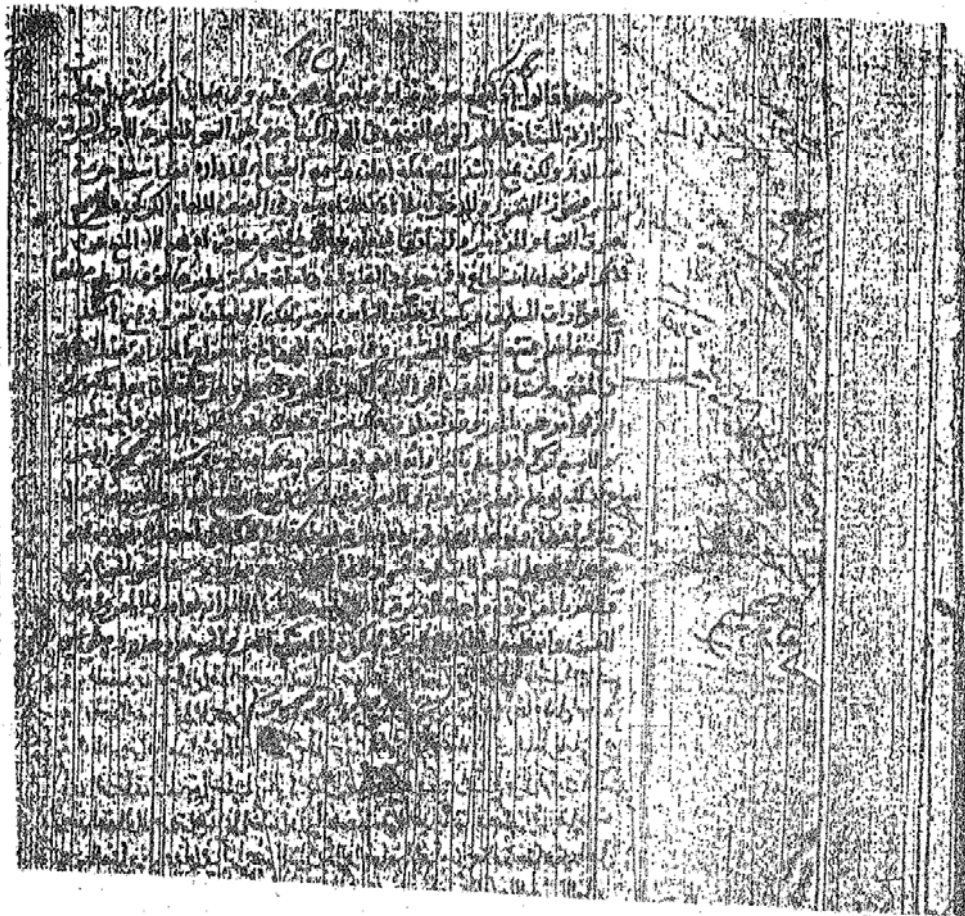
نسخ المجمع رقم ٥٠٣ يهوذا بجامعة برستون

لوحة رقم (١٠)

[illegible]

- ٣١ -

لوحة رقم (١١)



نهاية مخطوطة جامعة برستون برقم ٥٠٣ يهوذا

لوحة رقم (١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ذكر في الفاية
 شرح الهداية السياسية تليظ جزاءنا بما هم شرف
 جسم المادة الفساد وذكر في معنى الحكماء السياسة
 شرعية مغلظة ثم قال السياسة لزعم ظالمة ذاتا
 لشرعية مخزوها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم
 وتزوع أهمل الفساد وسرقتل بها إلى المقاصد الشرعية
 فالشرعية توجب المصداق واليها الاعتماد عليها في ظهور
 الحق وهي باب واسع تفصل فيها المفاهيم وتنزلها
 الانذار وأهماله يضعف الحقوق ويغفل الحدود ويحرك
 أهمل الفساد وبين أصل الفساد وأوسع فيه يفتح
 أبواب المظالم الشنعة ويجب سبك الدماء ولغز
 الأموال بغية الفرقة ولها سبيل فية طائفة سلك
 لمقريط المذموم فقطعوا النظرين لهذا الباب الأقبلي
 ضلنا منهم أن لعل في ذلك منافع للفرقة الشرعية فتدوا
 طرق الحق سبلا واضئة وعبروا من الفساد إلى الحق فاصحة
 إذ في انكار السياسة الشرعية تليظ الخلفاء الراشدين
 وطائفة سلك في هذا الباب سلك لا فراط فتدوا
 هدود الله وضرهوا عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم
 والهدم في السياسة ولو هي أن السياسة الشرعية
 هي التي كان الزور قد رتبته أمر الظالم الخارج منها اشتقت
 فإلا ما كان على كل من يخطئ في الدين والشرع والحق
 فإلا ما كان على كل من يخطئ في الدين والشرع والحق
 فإلا ما كان على كل من يخطئ في الدين والشرع والحق

- ٣٣ -

لوحة رقم (١٣)



نهاية مخطوطة محافظة الاسكندرية برقم ٢٠٨٤ فنون متنوعة وثابت عنوان الرسالة باسم
« السياسة » ومؤلفها « دده أفندي »

- ٣٤ -

لوحة رقم (٩٤)

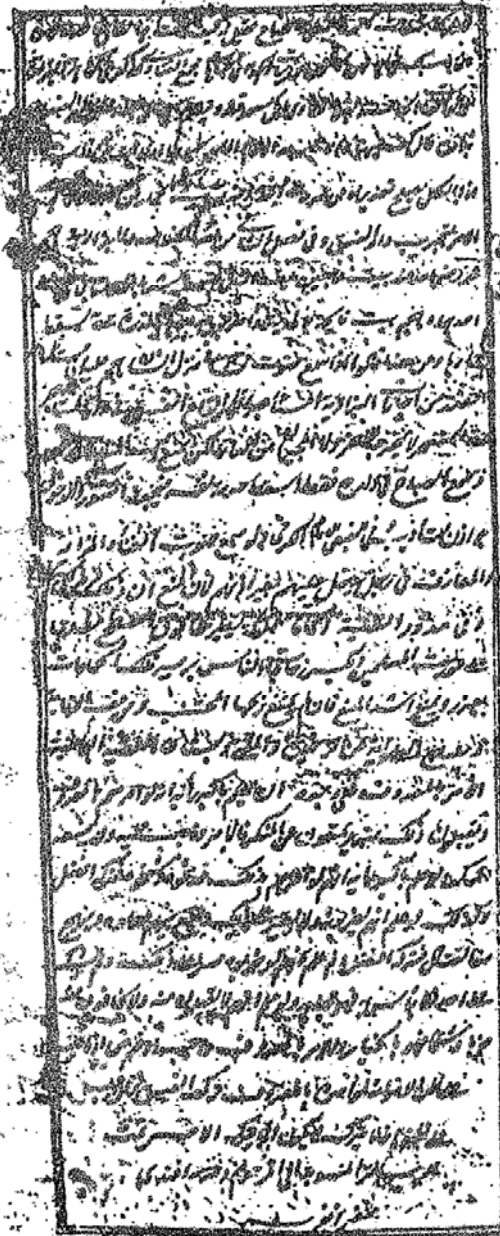
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
وبعدهم أما بعد ففي هذا الكتاب شرح الهداية السعيدة في تفسيرها
شبه في حكاية العبد في ذكره في بعض النسخ السعيدة في تفسيرها
ثم قال في بيان ما في هذا الكتاب من الهداية السعيدة في تفسيرها
وتنفع كثير من المظالم وترويح الالعب ودفع بيل الالعب السعيد في
فالسعيد في ترويح الالعب والاعتناء به في الالعب السعيد في ترويح
تفضل فيه الأرقام وتزول فيه الأرقام وإزالة بعض الحق في بعض النسخ
رجى الله العفو والعافية عن الأرقام السعيدة في ترويح الالعب السعيد في
سكت الله ما إذا أخذ الأرقام على خلاف السعيدة في ترويح الالعب
ولا يفتي سكت الله ما إذا أخذ الأرقام على خلاف السعيدة في ترويح
الالعب السعيد في ترويح الالعب السعيد في ترويح الالعب السعيد في
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه وبه نستعين



والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه وبه نستعين

- ٣٥ -

لوحة رقم (١٥)



ثابت في نهايتها الرسالة المنسوبة للمرحوم دده أفندي
وواضح آثار الرطوبة في المخطوطة

لوحة رقم (١٦)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
وآلهم أجمعين. هذه الرسالة من تأليف الشيخ محمد بن عبد الله بن
شريح صباغ الماده الفناء وهو من معبر الحكام السياسة شرعية منقولة
ثم قال السياسة نوعان ظالمة فالشرعية يحرمها وعادة لا يخرج الحق من الظالم
ويزعم كثير من المظالم ويرجع اهل الفناء ويتوصل بها الى المقاصد الشرعية
فالشرعية تدبى الحيل اليها ولا يعتمد عليها في اظهار الحق ومن باب واسع
تفضل فيه الاقدام وتزول فيه الاقدام وآياتها لم يوضع الحق وبطلان الحق
ويجوز اهل الفناء ويعين اهل الضلال والكفر فيه بنتج ابواب المظالم الفتن
ويوجب سلك الدماء واخذ الاساليب الشرعية ولقد سلك فيها دلائل
سلك التفريط المندرج فقطعه النظر على هذه الابواب التي فيها فتناتهم
ان يتعاطى ذلك منان للمقاصد الشرعية فسد من طرق الحق سبلا والحق
وعدا الى طريق من الضلال فاضطرب لان في انكار السياسة الشرعية مردا
للمقاصد الشرعية وتقليد المظالم والاشياء وطائفة سلكت في هذا
الباب سلك الافراط فتنه واحد ودلالة خرجوا عن قاعد الشريعة الى انكار
من النظم واللبس في السياسة وقد تضمنت ان السياسة الشرعية قاهرة
على سياسة الخلق ومصلحة الامة وتجاهلوا غلط فاحترقوا فاحترق
من قالوا ايدم اكلت لكم دينكم الآية قد خالف في هذا ائمة المصالح الجهاد
الدينية والدينية على وجه الكمال وقال عليه السلام تركت فيكم ما ان فسكم به
لا تفعلوا كتاب الله وسنة رسوله قد تسطعت وسلكت فيه سلك الحق
فيها السياسة والشرع فقصوا الباطل او حقهروا وشبهوا الشرع ومفروا
الله يهدى من يشاء الى حراط سبقت وهذا القسم يشتمل على مقاصد القدر
الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجه كثيرة فليجروا
الى الاصل اقاموا من سياسة الخلفاء والمالك والفقهاء واستقروا بهم
بظن السياسة فيطلبه اللام بذكره استبين وحق تذكر بعضكمها وذكر
في باب ان من شروخ الخسار ان قد عليه السلام من فرق بين شره

درج

- ٣٧ -

لوحة رقم (١٧)

بالمدينة واخرجها وحلها بالدرجة حتى سقط خارجها واما قوله
 اذا سمع صوت ضياء في منزل انسا في حجر عليه وفي مسائر العذر
 من اجارته البرازية المستاجر اظهر انواع الضيق في الدار
 المستجرة حتى السحلا يخرج الأجر ولا يجزيان من الدار ولكن
 يمنع اشتد المنع فان اطلق وسمع الضيق في دايه فقد سقط
 حرمة نفسه فيجوز التسور والدخول بلا اذن للتأديب وفي
 الضيق للامام الكركي ولو سمع صوت الضيق والخناير والمخا
 وفي دار يد فاعلمهم بفراذيلهم لان المنع في ذلك فرض ان
 استطاع وفي حده العينة له حمايات محذرة يظفرها فوق السطح
 مطلقا علم كدرار المسايين ويكسر في جابات الناس تلك الحمايات
 بعز و يمنع اشتد المنع فان لم يجتمع في جابتها المنع وبه نصب
 النهاية ومخارج البرازية على الرخوة والمقن وسنارة العينة
 اليه الكيت الار بالمعروف علم وجهه ان كان يعلم بالكرزايه
 انه لو اخرجهم بالمعروف يتجنبون ذلك منه ويحتشرون
 على المنكر فالار واجب عليه ولا يسهل تركه ولو لم علم بالكرزايه
 بانه لو اخرجهم بذلك قد فسد وشتمه فتركه افضل وكنه لو علم
 انهم يفرقونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم طردوة ويخرج منه
 الصغار فتركه افضل ولو علم انهم ضربه صبر على ذلك ولم يترك
 على اريد فلا بأس ويؤجها به ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا ينافون
 منهم ضربا ولا شتما نهى بالخيار والار بالمعروف واجب او تركه
 اذا قلب علم على الآراء له امره
 بالمعروف بترك الضيق وان
 غلب علم منه انه لا يترك
 لا يكون انما في ترك
 الامر عن الرسام

نهاية المخطوطة بالمجموع رقم ٢٦٩٥ بجامعة الرياض

- ٣٨ -

لوحة رقم (١٨)

رقم التصريح: ٥٧٧/٩
التاريخ: ١٥/٥/١٩٩٩

بسم الرحمن الرحيم



مكتبة جامعة الرياض
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات

رقم المخطوط: ٢٦٩٥

مكتبة جامعة الرياض

عنوان المخطوط: مجموع رسائل على اربعة كتب اولاً: مهجة الفتاوى

المؤلف: سرفتهن العيني رآفرون

اسم النسخ وتاريخ النسخ: دروس على كتاب رسائل الاستنبول ١١٩٧ هـ

عدد الاوراق: ٢٩٦ ص

المقاس: ١٢x٢٦

ملاحظات: نسخة من مخطوطات

مكتبة جامعة الرياض

ثابت اسم النسخ: درويش بن علي بن اسماعيل الاستنبولي

وتاريخ النسخ سنة ١١٩٧ هـ

لوحة رقم (١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين وبعد ذكر في الغناء شرح الهداية السالك
تسلط خباياها لها حكم شرعي حقا للمادة الفاسدة في كون
في معنى الحكم السليمة شريعة مغلظة ثم قال السياسة من عا
ظالم فالشريعة محرما وعادلة تحت الحق من الظالم وتنفذ
الحق من المظالم وتقوم في أهل الفساد ويتوصل بها إلى المظالم
الشرعية فالشريعة توجب المصلحة والاعتقاد عليها في
أهل الحق وهو باب واسع تفضل فيها الأقدام وتذكر فيه
الأقدام والأعمال يصح الحقوق ويعمل المحرم ويحرم أهل
الفساد ويعني أهل الفساد والنوسيع تفتح فيها أبواب
المظالم المشقة ووجب سلك الدماء أخذ الأموال بغير
الشريعة ولهذا سلك فيه طائفة سلك التعريف المذنب
نظموا الشعر عن هذا الباب الأيقام في ظنا منهم أن تعاطي
فلك منافع للمقاول عد الشريعة فسد من طرق الحق سلا
واضح وعادوا من الضاد إلى طرق واضحة أذ في انكار السياسة
الشرعية من النصوص الشرعية وتقليط الحكم الراشدين
وطائفة سلك في هذا الباب سلك الإفراط فنفذوا
حسد الله وخجوا عن قانون الشرع إلى أنواع الظلم

و

- ٤٠ -

لوحة رقم (٢٠)

برئيه تلك الحسامات يعزى ومنع استدائع فانت
لم يمنع ذبحها المحلستين من عصف البنية ومعه
رأيت عن الذخيرة والفضة ولبت النقيمة
ابو الليث الامر بالمعروف على وجوه ان يعلم
بالبر راسد انه لو امرهم بالمعروف يتقبلون ذلك
منه ويتبنون عن المنكر فالامر واجب عليه
ولا يبعد تركه ولو علم بالبر راسد انه لو امر
بذلك قد فوه وشتموه فتركه افضل وكذا
لو علم بالبر راسد انه لم يضربوه ولا يصبر على
ذلك وينع بينهم عداوة ويهيج منه القتال
فتركه افضل ولو علم انه لو ضربوه صبر على
ذلك ولم يترك على احد فلا بأس فهو مجاهد
ولو علم انه لا يتقبلون منه ولا يخافون منه
ضربا ولا شتما فهو باخيات والامر بالمعروف لا امر
او فرض اذا غلب على ظن الامر انه لو امر بالمعروف
ترك الفسق وان علم على ظنه انه لا يتركه
لا يكون انما يترك الامر والله اعلم

بالصواب والنية الرجى
والمانه وكان الزمان
من تحت هذه
المنحة العظمى
يومئذ

٢٠٠٠

لوحة رقم (٢١)

[illegible]

لوحة رقم (٢٢)

[illegible]

- ٤٣ -

لوحة رقم (٢٣)

هذا بيان للمبادئ الأساسية والنظام
السياسي في السياسة
السياسية

١١٦٠
٧٥
٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لله رب العالمين والميلاد والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ذكره في حشر الهداية السياسية بقليل من اجابات
الفاصل من حشر المادة الفساد وذكره في معين الحكام السياسية شريعة مغلطة
قال السياسة بوجهان ظاهري فالشريعة تحرمها وعادة تحرم الحق من الظالم وتشرع
تشرع من الظالم وتشرع أهل الحق وتشرع من بها إلى المقاصد الشرعية فالشريعة تشرع
المسير إليها والاعتماد عليها في الظاهر وهي باب واسع يقبل فيها الافهام وتعلم
فيه الاقدام وأهمها مضيح الحق وتقبل الخدعة وتجر أهل الفساد والتوسع فيهلل
ابواب المظالم السنية ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال الشرعية ولهذا استلزم
فيه التريظ المدحوم فقطعوا النظر من هذا الباب الا انما قبل ظنا منهم ان تعاطي
ذلك يتنافى للمقاصد الشرعية فتسدوا من طرق الحق سبلا واضيق وعقدوا الى طرق
الفساد فاصبح لان في ايمان السياسة الشرعية وقا لنفسهم من الشرعية وتقليط الخلفاء الراشدين
المنظمة وطلانهم سلك في هذا الباب تسلك الافراط فتجد واحد وادامه وخرجهما
قائما بالشع الى انواع من الظلم والبيع في السياسة وتنفردوا ان السياسة الشرعية
قائمة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة وهو مغل وغلط فاحش وقد قال عمر بن الخطاب
المكث لكم دينكم الاية فدخل في هذا جميع مصالح العباد والدين والدين على جميع
الكامل فتناك عليه الصلوة والسلام بركت دينكم ما ان تتكلم بربوب تغفلوا كتاب الله وتنفق
بطانته بفسط وسكت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فتفقدوا
الباطل ووصفوه ونصبوا الشرع ونفروا واسر بهلكا من يشاء الى طوطم
وهذا القسم يشتمل على مضمون تفصيل المآل على مضمون عية ذلك الشرعية في الكتاب
والخلة وذلك وجوه كثير فليرجع الى الاصل وأما ذكره سياسة الخلفاء ق
المكول والقبضاة واستخراجهم الحق بقرينة السياسة فتقولون بذكر انتهى
وتجس بذكر بعض ما منها وذكر في باب ان من شرع استأثر ان الحق له صلى الله
عليه وسلم من غرق غرقناه ومن حرق حرقناه محمول على سياسة وقسوه
ايضا في قوله عليه السلام ان الناس لا يعذب بها الا الله فاحرق على كرم الله

الخطوطة رقم ١١٦٠ فقه حنفى ومسندة رسالة السياسة لابن نجيم المصري

- ٤٤ -

المبحث الثاني

نسبة الرسالة الى مؤلفها الحقيقي

تنسب الرسالة إلى عدة علماء هم :

• الأول : ابن كمال باشا (المتوفى ٩٤٠ هـ) .

• الثاني : ابن نجيم المصرى (المتوفى ٩٧٠ هـ) .

• الثالث : دده أفندى (المتوفى ٩٧٣ هـ) • أم (المتوفى ١١٤٦ هـ) .

نعرض هنا لترجمة موجزة لكل واحد منهم ، ونحقق ليتين من خلالها مدى

صحة نسبة الرسالة إليه :

١- ابن كمال باشا :

هو أحمد بن سليمان الرومى ، الشهير بابن كمال باشا المولى شمس الدين ،

ولد فى طوقات من نواحى سيواس ، وتعلم فى أدرنه ، واشتغل بالتدريس ، وولى

قضاء أدرنه ، ثم الإفتاء بالإستانة إلى أن مات سنة ٩٤٠ هـ .

قال طاشكبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) « له رسائل كثيرة فى المباحث المهمة

الغامضة وكان عدد رسائله قريباً من مائة رسالة » (١) وله فى الفقه الحنفى :

المهمات، وشرح سماه بالإصلاح والإيضاح • قال فيه محمد عبدالحى اللكنوى :

« قد طالعت ٠٠٠ فوجدته محققاً مدققاً مولعاً فى الإيرادات على الوقاية وشرحها

لصدر الشريعة ٠٠ (٢) .

(١) الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ص ٢٢٧ ، والكواكب السائرة ٢ : ١٠٧ ، وقال

التميمى (ت ١٠٠٥ هـ) - له رسائل كثيرة ، فى فنون عديدة لعلها تزيد على ثلاثمائة رسالة ،

أنظر : النطبقات السنية فى تراجم الحنفية تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ، طبعة مصر ، ١٣٩٠

هـ - ١٩٧٠ م ترجمة رقم ١٩٩ ص ٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ص ٢٢ .

لم أقف من خلال التتبع والاستقراء لما عرض وكتب عن رسائله على اسناد رسالة « السياسة الشرعية » في كتب التراجم لابن كمال باشا ، على الرغم من تعدادها لأكثر رسائله (١) . ومن الفحص الموضوعي للرسالة ومصادرها ، ومنهجها ، تبين أن صاحب الرسالة يستند إلى كتاب « الإيضاح شرح إصلاح الوقاية » وهو لابن كمال باشا ، ولو كانت هذه الرسالة له ، لأسندها إلى نفسه كما هو عادة المؤلفين حين يحيلون إلى مؤلفاتهم أو ينقلون منها (كما في كتابنا ٠٠) (وقد فصلناه في كتابنا ٠٠) وغير ذلك من التعبيرات التي تفيد اتحاد نسبة التأليف في الكتاين الأمر الذي يشعر أن هذه الرسالة ليست لابن كمال باشا ، كما تم الرجوع إلى كتاب مهمات القاضى أو المفتى لابن كمال باشا وجرت مقارنته بالرسالة فلم نجد أموراً مشتركة بينهما مما يتأكد معه عدم نسبة هذه الرسالة إليه .

٢- ابن نجيم (٢)

هو العلامة زين الدين بن إبراهيم ، المعروف بابن نجيم الحنفى . ولد بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ ، وأخذ عن علمائها ، وأجازته الكثير من علماء عصره بالإفتاء والتدريس ، وكان الفقه الحنفى أعظم اهتماماته العلمية درساً وإفتاء وتدريساً (٣) .

(١) أنظر الشقائق النعمانية ٢٢٧ ، والفوائد البهية ٢٢ ، والأعلام للزركلى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م ج ١ ص ١٣٣ . وقال إن مجموعة رسائل تشمل ٣٦ رسالة قد طبعت له ، وكذلك رسالة فى « الكلمات العربية » ، وفى « الجبر والقدر » و « معجم المؤلفين » ١ : ٢٣٨ وأشار إلى إحالات حاجى خليفة فى كشف الظنون . وقد نسب حاجى خليفة رسالة « السياسة الشرعية » لده أفندى ولابن نجيم ولم يسندها إلى ابن كمال باشا .

(٢) أنظر فى مصادر ترجمته : أنكواكب السائرة للغزى ٣ : ١٥٤ ، شذرات الذهب لابن العماد ٨ : ٣٥٨ ، الفوائد البهية للكنزى ١٣٤ هامش ، هدية العارفين ١ : ٣٧٨ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٤ : ١٩٢ .

(٣) يقول عن نفسه : « إن الفقه أول فنونى ، طالما سهرت فيه عيونى ، وأعملت بدنى أعمال الجد مابين بصرى ويدي وظنونى ، ولم أزل منذ الطلب أعتنى بكتبه قديماً وحديثاً ، وأسعى فى تحصيل مايجر منها سعياً حثيثاً ، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير ، وأحطت بغالب =

ومن مصنفاته :

* البحر الرائق شرح كنز الدقائق لأبى البركات عبدالله بن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، طبع فى ثمانية أجزاء سنة ١٣١١ هـ .

* الفتاوى الزينية جمعها تلميذه شمس الدين محمد بن عبدالله الخطيب ورتبها ترتيب الكتب الفقهية (١) .

* الأشباه والنظائر ، يشتمل على معرفة القواعد والضوابط الفقهية ، وهو آخر كتبه .

* فتح الغفار فى شرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار (٢) .

* حاشية على جامع الفصولين (٣) .

* لب الأصول فى تحرير الأصول لابن الهمام (٤) .

* الرسائل الزينية فى فقه الحنفية .

جمعها ولده أحمد بن زين الدين ، قال فى بدايتها : « إن والدى قد ألف رسائل ووقائع فى فقه الحنفية فى إبتداء أمره إلى أن قضى الله أمره ، فأردت أن أجمعها فى بعض كراريس على ترتيب الكتب ليسهل الكشف عنها بعد تسميتها بالرسائل الزينية فى فقه الحنفية نسبة للمؤلف وهى ٤١ رسالة (٥) وليس من بينها رسالة «السياسة

= المرجود فى بلدنا القاهرة مطالعة وتأملاً بحيث لم يفتنى منها إلا النذر اليسير ، أنظر : الأشباه والنظائر تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ ، دمشق ، طبعة دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ١١ .

(١) طبعت بهامش الفتاوى الغياثية فى مصر سنة ١٣٢٢ هـ .

(٢) طبع فى القاهرة فى جزئين بمطبعة مصطفى البابى الحلبي ، سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

(٣) ذكر فى كشف الظنون ١ : ٥٦٦ ، وهدية العارفين ١ : ٣٧٨ .

(٤) ذكر فى هدية العارفين ١ : ٣٧٨ .

(٥) طبعت هذه الرسائل فى آخر حاشية الحموى المسماة غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر ، وفى الإستانة سنة ١٢٩٠ هـ ، وبآخرها رسالة فى الخراج للمؤلف أيضاً ، وطبعة =

- ٤٧ -

الشرعية» كما أن له رسالة تتعلق بالفلس التي كدست .
توفي سنة ٩٧٠ هـ ، ودفن بجوار السيدة سكينة بنت الإمام الحسين بن علي
رضي الله عنهما .

ومن الأمانة العلمية القول : بأن منهج ابن نجيم في رسائله يكاد يتفق مع
المنهج في رسالة السياسة الشرعية بالاشارة إلى المصادر التي نقل عنها ، وهو منهج
يسير عليه جل فقهاء الحنفية . ولعل هذا هو مادفع حاجي خليفة إلى إثبات نسبة
الرسالة لدهه خليفة وإلى ابن نجيم (١) كما وجدت عدة نسخ من الرسالة تسندها
إلى ابن نجيم .

ويبدو لي أنه مما يعين على وضع المسألة وضعها الصحيح ، وبين مدى صحة
نسبة هذه الرسالة - السياسة - إلى ابن نجيم هو المقارنة بين بعض النصوص الثابتة
فيها، وما هو ثابت عن ابن نجيم .

[١ - تعريف السياسة]

ففي تعريف السياسة يقول صاحب رسالة « السياسة الشرعية » « ذكر في
العناية شرح الهداية » « السياسة تغليظ جزاء جنابة لها حكم شرعي حسما لمادة
الفساد » (٢) في حين أنه ثابت عن ابن نجيم القول : « لم أر في كلام مشايخنا
تعريف السياسة » (٣) ثم يعرض قول المقرئ في الخطوط وأنها رسمت بأنها القانون
الموضوع لرعاية الآداب وانتظام الأموال (٤) .

= أخرى باسم « رسائل ابن نجيم » تحقيق الشيخ خليل المس ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(١) كشف الظنون ص ٨٧٣ .

(٢) انظر النص المحقق ص ٧٣ ، ويذكر ماورد في معين الأحكام بأن السياسة شريعة مغلظة .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق جـ ٥ ص ٧٦ .

(٤) البحر الرائق ٥ : ٧٦ .

- ٤٨ -

ثم قال ابن نجيم في تعريف السياسة « إن السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي » (١) . فتعريف ابن نجيم للسياسة أوسع من أن يحصرها في تغليظ العقوبة .

[٢ - أنواع السياسة]

وفي أنواع السياسة ينقل صاحب رسالة « السياسة » عن معين الحكام بنصه أنواع السياسة (٢) .

بينما ابن نجيم ينقل عن المقرئ (ت ٨٤٥ هـ) (٣) في خطته أنواع السياسة .

إن توافق كلام الطرابلسي (ت ٨٤٤ هـ) والمقرئ في أنواع السياسة يفيد أن مصدرهما المشترك هو تبصرة الحكام لابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) (٤) .

[٣ - التعزيز]

عرض صاحب رسالة « السياسة الشرعية » في فصل التعزيز ، أن التعزيز

(١) البحر الرائق ٥ : ١١ .

(٢) أنظر النص المحقق ص ٧٤ . ومعين الحكام ص ١٦٩ .

(٣) هو أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم . . البهلي الأصلي ، المصري المولد والدار والوفاء ويعرف بابن المقرئ ، مؤرخ ، محدث ، شارك في بعض العلوم ، ولد في القاهرة سنة ٧٦٩ هـ . ومن تصانيفه : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ودرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، وامتاع الأسماع في سيرة الرسول ، والسلوك في معرفة دول الملوك ، مات سنة ٨٤٥ هـ .

أنظر ترجمته : الضوء اللامع ٢ : ٢١ - ٢٥ ، السيوطي : حسن المناظرة ١ : ٣٢١ ،

شذرات الذهب ٧ : ٢٥٥ ، الشوكاني : البدر الطالع ١ : ٧٩ - ٨١ ، معجم المؤلفين ٢ : ١١ .

(٤) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مراجعة وتقديم طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة

الكتليات الأزهرية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ج ٢ ص ١٣٧ .

- ٤٩ -

الواجب حقاً لله تعالى يلي إقامته كل أحد بعلة النيابة عن الله نقلاً عن حدود مجمع الفتاوى (١) .

وللامام ابن نجيم رسالة في « إقامة القاضي التعزيز على المفسد من غير توقف على مدع » .

وقد نقل عن فتح القدير مانصه « إن ماوجب فيه حق الله تعالى - أى ما يتعلق نفعه بالعامه - أنه يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا فيما علم أنه انزجر العاقل قبل ذلك » .

وقال ابن نجيم « من كان ضرره عاما كرجل يؤذى بلسانه ويده فإذا أعلموا القاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان الخبير عدلاً فيزجره القاضي ويمنعه أشد المنع ويعززه بما يليق بحاله » .

وفى الظهيرية من الكراهية : رجل ثقيل يضر الناس بيده ولسانه فلا بأس بإعلام السلطان به ليزجره . انتهى .

ويعقب على ذلك فيقول « فقد استفيد منهما أن إعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيزه ، وهو من باب الأخبار فلا يحتاج الى لفظ شهادة ، ولا إلى مجلس قضاء (٢) » .

يتضح لنا مما تقدم أن ابن نجيم يقرر أن التعزيز حقاً لله تعالى يجب على الإمام أو الحاكم إقامته لا على كل أحد كما يرى صاحب أحكام السياسة والتباين

(١) راجع النص المحقق ص ١٣٩ وفتح القدير ٤ : ٢١٢ .

(٢) أنظر رسائل ابن نجيم ، الرسالة الثالثة عشر ، وبصفة خاصة ص ١٢٢ وفي ١٢٦ « أن التعزيز إذا كان حقاً لله تعالى يكفي فيه مجرد الإخبار ولا يتوقف على الدعوى كالتقيل والمعانقة والمس والغناء والنوح وكذا الغلوة بالأجنبية والمبيت عند أجنبي سواء كان لها زوج ادعى عليها أو لا ، لأنه حق الله تعالى ، وكذا تحرم الغلوة بالأجنبية وإن رضى زوجها أو محرماً » .

- ٥٠ -

والاختلاف بين صاحب رسالة السياسة وابن نجيم وارد ، ونطمئن معه الى نفى نسبة هذه الرسالة لابن نجيم .

ومما يؤكد نفى هذه الرسالة عن ابن كمال وابن نجيم أن كبير فقهاء الحنفية المتأخرين محمد أمين المشهور بابن عابدين أسند هذه الرسالة ونسبها الى دده أفندي فقال : « وفي رسالة دده أفندي في السياسة » (١) .

(٢)

٣ - دده خليفة (ت ٩٧٣ هـ) :

هو المولى كمال الدين المعروف بدده خليفة الحنفى أو دده جنقى أفندى الأماسى ، واسمه إبراهيم ويشتهر بلقب « قاره داه » ولد بقرية « سونسا » القرية من مدينة أماسية ، وكان يزاول مهنة الدباغة قبل الإشتغال بتحصيل العلم ، وكان أميا حتى ناف عمره على العشرين ، أحس بداخله بالرغبة الشديدة فى التعليم فبدأ من الألف ، وكان له فطنة نادرة وذاكرة ممتازة ، وكان فى غاية الصبر حتى صار معيدا للمولى سنان الدين المشتهر بالقى البروسى فى مدرسة السلطان مراد بمدينة بروسه ثم تولى مدرسة بايزيد باشا ، ثم تولى عدة مدارس : منها مدرسة خسرو باشا بمدينة حلب ، وهو أول مدرس بها ، وفوض إليه الفتوى بهذه الديار .

قال صاحب العقد المنظوم فى ذكر أفاضل الروم فيه : « توفى - رحمه الله - سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة ، وكان رحمه الله عالما فاضلا مجتهدا فى إقتناء العلوم وجمع المعارف ، آية فى الحفظ والإحاطة له اليد الطولى فى الفقه والتفسير ، وكتب رحمه الله تعالى حاشية على شرح التفتازانى فى الصرف وبسط الكلام وبالع فى

(١) حاشية رد المختار على الدر المختار ، بيروت ، طبعة دار الفكر : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، الجزء

الرابع ، ص ٧٦ .

(٢) دده : لفظة فارسية معناها الشيخ . سلك الدرر ١ : ٦٧ .

جمع الفوائد والمهمات وله منظومة في علم الفقه وعدة رسائل في فنون عديدة رحمه الله تعالى ، (١) .

وقال محمد طاهر أفندي البروصوى (٢) : « توفي سنة ٩٧٥ هـ ، ودفن في ساحة مسجد خوجة الأستاذ محمد القرمانى (أو الكرمانى) الواقع فى الزقاق المقابل للكنيسة الموجودة فى بداية السد المعروف » وقال : « كان رحمه الله تعالى واقفا على كثير من علوم عصره وله رسائل ومؤلفات مابين ترجمة وحواش ومجاميع وغيرها » .

كتبه : « طبقات النحاه » قد ترجم فيها لعلماء النحو والأدب وكتب عن

أحوالهم .

- حاشية على شرح العزى وهو كتاب مشهور متداول بين الأتراك ، متخصص فى علم الصرف والنحو والبلاغة .
- حاشية على تفسير القاضى (لعله البيضاوى لأنه المشهور بينهم بالقاضى) .
- حاشية على كتاب صدر الشريعة (لعله التوضيح لعبيد الله بن مسعود) .
- حاشية على كتاب المواقف .
- حاشية على الخيالى .

وقد اشتهرت بين تلاميذه هذه الحواشى « بحواشى دادة جنقى » .

(١) ملحق بالشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية لطاشكبرى زاده المتوفى ٩٦٨ هـ ، ص ٣٧٥ . وكذا ذكر وفاته ابن العماد فى شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧٤ فىمن مات سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة .

(٢) عثمانلى مؤلفلى (باللغة التركية أى المؤلفون العثمانيون) ج ٣ ص ٢٩٩ اعداد ١ . فكرى ياروز ، وكيل مفتى استنبول ، واسماعيل أوزن مساعد مفتى استنبول ، استنبول دار مرال (بدون تاريخ) ج ٣ ص ٢٩٨ . وقد أفادنى بهذه المعلومة الباحث التركى للدكتوراه فى الأصول بجامعة أم القرى : عمر عثمان أريق - جزاه الله خيراً - بأن نقلها من التركية إلى العربية .

- ٥٢ -

- وله مجموع باسم « لجة الفوائد » :
- كتاب « مناقب الأولياء » .
- كتاب « مصارف بيت المال » .
- كتاب « سياسة نامه » (رسالة السياسة أو كتاب السياسة) .
- له منظومة في الفقه على غرار المنظومة الوهبانية .
- وقد ترجم شيخ الإسلام عارف أفندي حفيد العالم المعروف عشر بنزاده كتابه « سياسة نامه » المذكور وطبعه على نفقته (١) [لعله ترجمه إلى التركية كما يفهم من السياق] (٢) .

٤ - دده أفندي ، أبوالمكارم محمد بن مصطفى بن حبيب (ت ١١٤٦هـ)

قال فيه المرادى : « الملقب بالدده الحنفى الأرضرومى ، السيد الشريف ، نزيل دار السلطنة قسطنطينية وقاضياها ، وأحد علمائها الأعلام الأفاضل ، قدم دار السلطنة فى

(١) ترجمة سياستنامه تأليف منقارى زاده دده أفندي بروسوى ، ترجمة شيخ الإسلام محمد عارف أفندي ، إستانبول ، تقويم خانه عامره ، مطبعة سى ، سنة ١٢٧٥ فى ٦٦ ص ، ٢٢ سم .
أنظر ص ٤٥ تحت رقم ٢٤٧ من القسم الأول من فهرس المطبوعات التركية العثمانية التى اقتنتها دار الكتب القومية منذ انشائها عام ١٨٧٠م حتى نهاية عام ١٩٦٩م ، وقد وقفت على هذه النسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٢ فقه تركى ، وبدايتها ونهايتها تتفق مع نسخة الرسالة محل التحقيق . قال الشيخ السيد عبدالله جمال الدين المعروف ببركت زاده فى تعريب السياسة الشرعية فى حقوق الراعى وسعادة الرعية ، طبعة الترقى ، ١٣١٨ هـ ص ١٠ : « ولم ير إلى الآن ولاسيما فى اللغة العثمانية سفير عن السياسة غير الرسالة التى نقلها المرحوم عارف أفندي شيخ الاسلام الأسبق عن كتاب السياسة لدده أفندي من أهالى برنسة » .

(٢) المؤلفون العثمانيون ج ٣ ص ٢٩٩ .

الصفحة	الموضوع
١٤٨	يحبس مظهر الفسق في داره
١٤٩	يحبس المستأجر اذا أظهر الفسق
١٤٩	تعزير تطهير الحمامات
١٤٩	في وجوب الأمر بالمعروف

الفهارس

١٥٢	فهرس شواهد الآيات القرآنية
١٥٣	فهرس شواهد الأحاديث النبوية
١٥٤	فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية
١٥٧	فهرس الكتب الواردة بمتن الرسالة
١٦١	فهرس الأعلام الواردة بمتن الرسالة
١٦٣	فهرس البلدان والأماكن
١٦٤	فهرس مصادر التحقيق والدراسة
١٧٩	فهرس الموضوعات

﴿ تم بحمد الله تعالى ﴾